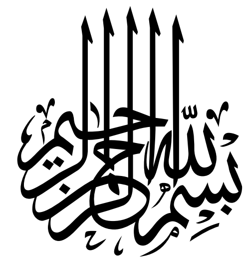
تخريج أربعون شاه ولي الله الدهلوي

كتب بواسطة:

شاه ولي الله الدهلوي /

محمد بن جواد إقبال بن مير إقبال علي



أربعون شاه ولي الله الدهلوي

بِسمِ الله وَالصّلاةُ وَالسّلامُ عَلى رَسولِ الله

كتب بواسطة: شاه ولي الله الدهلوي/ محمد بن جاويد إقبال بن مير إقبال علي

سفر/ ١٢/ - رَبِيع ٱلثَّانِي/ ١٧/ ١٤٤٥

١ – لَيْسَ الْخَبَرُ كَالْمُعَايَنَةِ.

٢ – الْحَرْبُ خُدَعَةٌ.

٣ – الْمُسْلِمُ مِرْآةُ الْمُسْلِمِ.

٤ – الْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ.

٥ – الدَّالُّ عَلَى الْخَيْرِ كَفَاعِلِهِ.

٦ – إِسْتَعِيْنُوْا عَلَى الْحَوَائِجِ بِالْكِتْمَانِ.

---

١ صحيح ابن حبان (٣٠٦٨)، المستدرك على الصحيحين (٣٢٥٠)، مسند أحمد (١٨٤٢). حكم ابن الملقن «غاية مأمول الراغب» (٧٥): إسناده صَــــحِيْح. حكم الزركشي «اللآلئ المنثورة» (٧٨): إسناده صَــــحِيْح. حكم زكريا الأنصاري «أسنى المطالب» (٤/٤١): إسناده صَــــحِيْح. حكم أحمد شاكر «تخريج المسند» (٣/٢٥٤): إسناده صَــــحِيْح. حكم الزرقاني «مختصر المقاصد» (٨٤٦): صَــــحِيْح. حكم ابن حجر العسقلاني «موافقة الخبر الخبر» (٢/١٣٨): حــــسن.

٢ صَــــحِيْح: صحيح البخاري (٣٠٣٠)، صحيح مسلم (١٧٣٩)، سنن ابن ماجه (٢٨٣٤)، سنن أبي داود (٢٦٣٦)، سنن الترمذي (١٦٧٥).

٣ فيض القدير (٩٢١٠)، المصنف ابن أبي شيبة (٢٥٥٣١) (مع اختلاف بسيط في الصياغة). حكم البوصيري «إتحاف الخيرة المهرة» (٦/١٦٠): إسناده ضــــعيف. حكم الألباني «ضعيف الجامع» (٥٩٣٣): ضــــعيف جداً. النسخة الصحيحة: الأدب المفرد (٢٣٩): النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الْمُؤْمِنُ مَرْآةُ أَخِيهِ، وَالْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ، يَكُفُّ عَلَيْهِ ضَيْعَتَهُ، وَيَحُوطُهُ مِنْ وَرَائِهِ». حكم الألباني «صحيح أبي داود» (٤٩١٨): حــــسن.حكم شعيب الأرناؤوط «تخريج سنن أبي داود» (٤٩١٨): إسناده حــــسن.

٤ سنن أبي داود (٥١٢٨)، سنن ابن ماجه (٣٧٤٥)، سنن الدارمي (١٧/٢٣٧٣)، سنن الترمذي (٢٨٢٣). حكم ابن مفلح «الآداب الشرعية» (١/٣٠٨): صَــــحِيْح. حكم الألباني «صحيح ابن ماجه» (٣٠٣٤): صَــــحِيْح. حكم الوادعي «الصحيح المسند» (١٤٠٤): صَــــحِيْح على شرط الشيخين. حكم شعيب الأرناؤوط «تخريج سنن أبي داود» (٥١٢٨): إسناده صَــــحِيْح. حكم الزرقاني «مختصر المقاصد» (٩٣٨): حــــسن.

٥ مسند أحمد (٢٢٣٦٠)، الكبير (١٧/ ٦٢٩) و (٦٣١). حكم محققو مسند أحمد «مسند أحمد» (٣٧/٤٤): حديث صَــــحِيْح، وهذا إسناد ضــــعيف. النسخة الصحيحة: صحيح مسلم (١٨٩٣): النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ».

٦ الله عليم

٧ – إِتَّقُوْا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ.

٨ – الدُّنْيَا سِجْنُ الْمُؤمِنِ وَ جَنَّةُ الْكَافِرِ.

٩ – الْحَيَاءُ خَيرٌ كُلُّهُ.

١٠ – عِدَةُ الْمُؤمِنِ كَاَخْذِ الْكَفِّ.

١١ – لَا يَحِلُّ لِمُؤمِنٍ اَنْ يَّجُهْرَ أخَاهُ فَوقَ ثَلَاثَةِ أيَّامٍ.

١٢ – لَيْسَ مِنَّا مَنْ غَشَّنَا.

١٣ – مَا قَلَّ وَكَفَى خَيرٌ مِمَّا كَثُرَ وَأَلْهَى.

١٤ – الرَّاجِعُ فِيْ هِبَتِهِ كَالرَّاجِعِ فِيْ قَيْئِهِ.

١٥ – الْبَلَاءُ مُوَكِّلٌ بِالْمَنْطِقِ.

---

٧ صَــــحِيْح: صحيح البخاري (١٤١٧)، صحيح مسلم (١٠١٦).

٨ صَــــحِيْح: صحيح مسلم (٢٩٥٦)، سنن الترمذي (٢٣٢٤)، سنن ابن ماجه (٤١١٣).

٩ صَــــحِيْح: صحيح البخاري (٦١١٧)، صحيح مسلم (٣٧).

١٠ لا أعلم، والله أعلم.

١١ صَــــحِيْح: صحيح البخاري (٦٠٧٦)، صحيح مسلم (٢٥٥٨)، سنن أبي داود (٤٩١٠)، مسند أحمد (٢٣٥٧٦).

١٢ صَــــحِيْح: صحيح مسلم (١٠١)، سنن ابن ماجه (٢٢٢٤).

١٣ مسند أحمد (٢١٧٢١)، مسند الطيالسي (٩٧٩)، تهذيب الآثار (١/٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٩)، صحيح ابن حبان (٦٨٦، ٣٣٢٩)، المعجم الأوسط (٢٩١٢)، القناعة لابن السني (٢٢، ٢٣، ٢٤)، المستدرك على الصحيحين (٢/٤٤٤–٤٤٥)، شرح السنة للبغوي (٤٠٤٥). حكم الحاكم «المستدرك على الصحيحين» (٣٧٠٧): صَــــحِيْح الإسناد. حكم الدمياطي «المتجر الرابح» (٣٣٤): إسناده صَــــحِيْح. حكم شعيب الأرناووط «تخريج شرح السنة» (٤٠٤٥): إسناده صَــــحِيْح. حكم المنذري «الترغيب والترهيب» (٣/١٢): إسناده صَــــحِيْح. حكم السفاريني الحنبلي «شرح ثلاثيات المسند» (٢/٩٠٩): إسناده صَــــحِيْح. حكم الألباني «صحيح الترغيب» (٣١٦٧): صَــــحِيْح. حكم ابن حجر العسقلاني «الأمالي المطلقة» (١٥٥): إسناده حـــسن صَــــحِيْح غـــريب.

١٤ صــــحِيْح: صحيح البخاري (٢٦٢١).

١٦ - النَّاسُ كَأَسْنَانِ الْمُشْطِ.

١٧ - الْغِنَى غِنَى النَّفْسِ.

١٨ - الْسَّعِيْدُ مَنْ وُّعِظَ بِغَيْرِهِ.

١٩ - وَ إِنَّ مِنَ الشِّعْرِ لَحِكْمَةً وَإِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا.

٢٠ - عَفْوُ الْمُلُوْكِ إِبْقَاءٌ لِلْمُلْكِ.

٢١- اَلْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ.

٢٢ - مَا هَلَكَ إِمْرُؤٌ عَرَفَ قَدْرَهُ.

---

١٥ الفردوس بمأثور الخطاب (٦١٣٨). حكم الألباني «ضعيف الجامع» (٢٣٧٩): ضــــعيف. حكم العجلوني «كشف الخفاء» (٢/١١٠): ليس بحديث. حكم ابن عثيمين «شرح البخاري لابن عثيمين» (٧/٢٣٥): ضــــعيف. حكم محمد جار الله الصعدي «النوافح العطرة» (٩٢): ضــــعيف.

١٦ مسند الشهاب القضاعي (١٩٥)، الفردوس بمأثور الخطاب (٦٨٨٣). حكم الصغاني «الدر الملتقط» (٢١): موضوع. حكم الألباني «السلسلة الضعيفة» (٥٩٦): ضــــعيف جداً. حكم ابن حجر العسقلاني «لسان الميزان» (٢/٣٣٠): منــــكر جداً. حكم ابن عدي «الكامل في الضعفاء» (٤/٢٢٥): موضوع.

١٧ صَــــحِيْح: صحيح البخاري (٦٤٤٦)، صحيح مسلم (١٠٥١)، سنن ابن ماجه (٤١٣٧)، سنن الترمذي (٢٣٧٣).

١٨ مجمع الأمثال (١٨٣٩). حكم الألباني «تخريج كتاب السنة» (١٧٨): ضــــعيف مرفوعاً. حكم البوصيري «إتحاف الخيرة المهرة» (٧/٤٠٣): سنده ضــــعيف. النسخة الصحيحة: صحيح مسلم (٢٦٤٥)، قَالَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ (رضي الله عنه): «الشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ وَالسَّعِيدُ مَنْ وُعِظَ بِغَيْرِهِ.»

١٩ ولم تجد هذه الصياغة، لكن الرسالة صحيحة. صحيح البخاري (٦١٤٥)، صحيح مسلم (٨٦٩)، الأدب المفرد (٨٧٢)، سنن أبي داود (٥٠١١)، سنن الترمذي (٢٨٤٥)، سنن ابن ماجه (٣٧٥٥)، صحيح ابن حبان (٤١٥٩)، مسند ابن أبي شيبة (٣٩٢)، المعجم الكبير للطبراني (٧٥٦). حكم الألباني «صحيح الأدب المفرد» (٦٦٩): صَــــحِيْح. حكم شعيب الأرناؤوط «تخريج صحيح ابن حبان» (٥٧٨٠): صَــــحِيْح. والله أعلم.

٢٠ كنز العمال (١١٩/ ١٥٥٤٥)، جامع الأحاديث (١٤١٤٢). حكم محمد جار الله الصعدي «النوافح العطرة» (٢٠٠): ضــــعيف. حكم الألباني «السلسلة الضعيفة» (٥٩٠٨): ضــــعيف.

٢١ صَــــحِيْح: صحيح البخاري (٦١٦٨، ٦١٦٩، ٦١٧٠)، صحيح مسلم (٢٦٤٠)، سنن أبي داود (٥١٢٧)، الأدب المفرد (٣٥٢)، سنن الترمذي (٢٣٨٧).

٢٢ والله أعلم.

٢٣ – اَلْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَ لِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ.

٢٤ – الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِّنَ الْيَدِ السُّفْلَى.

٢٥ – لَا شَكَرَ اللهَ مَنْ لَّا يَشْكُرُ النَّاسَ.

٢٦ – حُبُّكَ الشَّيْءَ يُعْمِيْ وَ يُصِمُّ.

٢٧ – جُبِلَتِ الْقُلُوبُ عَلى حُبَّ مَنْ اَحْسَنَ اِلَيْهَا وَ بُغْضِ مَنْ اَسَاءَ اِلَيْهَا.

---

٢٣ صَـــحِيْح: صحيح البخاري (٦٨١٨)، صحيح مسلم (١٤٥٨)، سنن النسائي (٣٤٨٢)، سنن ابن ماجه (٢٠٠٦)، سنن أبي داود (٢٢٧٤)، سنن الترمذي (١١٥٧).

٢٤ صَـــحِيْح: صحيح البخاري (١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ٥٣٥٥)، صحيح مسلم (١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٦)، سنن النسائي (٢٥٣٣)، سنن الترمذي (٢٣٤٣)، سنن الدارمي (٣/١٦١٠)، الأدب المفرد (١٩٦).

٢٥ سنن أبي داود (٤٨١١)، سنن الترمذي (١٩٥٤، ١٩٥٥)، الأدب المفرد (٢١٨)، مسند أحمد (١١٢٨٠)، مسند أبي يعلى (١١٢٢)، المعجم الأوسط (٣٦٠٦). حكم ابن باز«مجموع فتاوى ابن باز» (٦/٢٨٧): ثابت. حكم ابن دقيق العيد «الاقتراح في بيان الاصطلاح» (١١٧): صَـــحِيْح. حكم السيوطي «الجامع الصغير» (٩٠٧٧): صَـــحِيْح. حكم الهيتمي المكي «الزواجر عن اقتراف الكبائر» (١/١١٤): صَـــحِيْح. حكم الألباني «صحيح الأدب المفرد» (١٦٠): صَـــحِيْح. حكم الوادعي «الصحيح المسند» (١٣٣٠): صَـــحِيْح على شرط مسلم. حكم شعيب الأرناؤوط «تخريج سنن أبي داود» (٤٨١١): إسناده صَـــحِيْح.

٢٦ سنن أبي داود (٥١٣٠)، مسند أحمد (٢١٦٩٤). حكم البيهقي «الآداب للبيهقي» (١٤٧): هكذا روي بهذا الإسناد مرفوعا ورواه جرير بن عثمان وغيره عن بلال بن أبي الدرداء عن أبيه موقوفا. حكم ابن القيسراني «ذخيرة الحفاظ» (٣/١٢٣٧): أبو بكر بن أبي مريم ضـــعيف. حكم ابن عساكر «تاريخ دمشق» (١٣/٣١٦): منكر بهذا الإسناد وفيه غير واحد من المجاهيل. حكم عبد الحق الإشبيلي «الأحكام الشرعية الكبرى» (٣/٢١٤): أبو بكر بن أبي مريم ضعيف جداً إلا أبا بكر البزار يوثقه. حكم الصغاني «الدر الملتقط» (٢٢): موضوع. حكم المنذري «مختصر سنن أبي داود» (٤١٩/٣): لا يثبت. حكم صدر الدين المناوي «كشف المناهج والتناقيح» (٤/٢٧٠): في إسناده بقية بن الوليد وأبو بكر بكير بن عبد الله وفي كل واحد منهما مقال وأبو بكر ضعفوه.

٢٧ شعب الإيمان (٥٩٩). حكم أبو نعيم «حلية الأولياء» (٤/١٣١):غريب من حديث الأعمش. حكم الزرقاني «مختصر المقاصد» (٣٤٠): باطل مرفوعا وموقوفا. حكم الألباني «ضعيف الجامع» (٢٦٢٥): موضوع مرفوعاً وموقوفا. حكم السخاوي «المقاصد الحسنة» (٢٠٦): باطل مرفوعاً وموقوفا. حكم السفاريني الحنبلي «شرح كتاب الشهاب» (٣٧٧): إسناده ضعيف لكن الذي انحط عليه كلام الحفاظ أنه موضوع. حكم ملا علي قاري «الأسرار المرفوعة» (١٨١): قيل لا أصل له أو بأصله موضوع. حكم محمد بن محمد الغزي «إتقان ما يحسن» (١/٢١٣): طرقه كلها واهية. حكم ابن عدي «الكامل في الضعفاء» (٣/٩٨): معروف عن الأعمش موقوف. حكم ابن القيسراني «ذخيرة الحفاظ» (١/٥٦٦):

٢٨ – الْتَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ.

٢٩ – الشَّاهِدُ يرَى مَا لَا يرَاهُ الْغَائِبُ.

٣٠ – اِذا جَاءَكُمْ كَرِيْمُ قَوْمٍ فَاَكْرِمُوهُ.

٣١ – الْيَمِينُ الْفَاجِرَةُ تَدَعُ الدِّيَارَ الْبَلَاقِعَ.

٣٢ – مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيْدٌ.

٣٣ – الْاَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ.

٣٤ – سَيِّدُ الْقَوْمِ خَادِمُهُمْ.

مرفوعاً من طريق لا يثبت. حكم ابن الجوزي «العلل المتناهية» (٢/٥٢٠): لا يصح.

٢٨ سنن ابن ماجه (٤٢٥٠)، شعب الإيمان (٦٧٩٩). حكم أبو حاتم الرازي «لسان الميزان» (٨/٤٣٤):ضـــعيف. حكم البيهقي «السنن الكبرى للبيهقي» (١٠/١٥٤):إسناده فيه ضـــعيف وروي من وجه آخر ضـــعيف. حكم محمد ابن عبدالهادي «تنقيح التحقيق» (٤/٥٦٨): إسناده ضـــعيف جداً. حكم الذهبي «المهذب في اختصار السنن» (٨/٤١٥٨): فيه عثمان ليس بثقة.

٢٩ مسند أحمد (٦٢٩)، مسند البزار (٦٣٤). حكم الضياء المقدسي «الأحاديث المختارة» (٧٣٩): أورده في المختارة وقال [هذه أحاديث اخترتها مما ليس في البخاري ومُسلِم]. حكم شعيب الأرناؤوط «تخريج المسند لشعيب» (٦٢٨): حـــسن لغيره. حكم ابن كثير «البداية والنهاية» (٦٢٨): رجاله ثقات. حكم ابن القطان «الوهم والإيهام» (٤/٢٦٨): حـــسن. حكم السيوطي «الجامع الصغير» (٤٩١٠): صَـــحِيْح. حكم الزرقاني «مختصر المقاصد» (٥٤٩): صَـــحِيْح. حكم الألباني «صحيح الجامع» (٣٧٢٨): صَـــحِيْح.

٣٠ والله أعلم.

٣١ مسند أبو حنيفة (ص ٢٤٣)، ٱلسُّنَن ٱلْكُبْرَىٰ لِلْبَيْهَقِيّ (٢٠٣٦٤)، مسند الشهاب (٢٥٥). حكم البيهقي «السنن الصغير للبيهقي» (٤/٩٧): لم يثبت إسناده موصولاً وروي مرسلاً. حكم ابن الملقن «البدر المنير» (٨/١٩٤): [روي من طرق فيه علل]. حكم الزيلعي «تخريج الكشاف» (٢/١٢٢): مرسل.

٣٢ صَـــحِيْح: صحيح البخاري (٢٤٨٠)، صحيح مسلم (١٤١).

٣٣ صَـــحِيْح: صحيح البخاري (٦٦٨٩)، صحيح مسلم (١٩٠٧).

٣٤ الفردوس (٣٤٧٣)، تاريخ دمشق (٣٣/٣١٣). حكم القسطلاني «المواهب اللدنية» (٢/٣٢): في سنده ضعف وانقطاع. حكم السخاوي «الأجوبة المرضية» (١/١٠٣): في إسناده ضعف وانقطاع. حكم السمهودي «الغماز على اللماز» (١٢٦): منقطع. حكم الزرقاني «مختصر المقاصد» (٥٤٣): ضـــعيف. حكم العجلوني «كشف الخفاء»

٣٥ – خَيرٌ الْأُمُوْرِ أَوْسَطُهَا.

٣٦ – اَللَّهُمَّ بَارِكْ فِيْ أُمَّتِيْ فِى بُكُوْرِهَا يَوْمَ الْخَمِيْسِ.

٣٧ – كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُوْنَ كُفْرًا.

٣٨ – الْسَّفَرُ قِطْعَةٌ مِّنَ الْعَذَابِ.

٣٩ – خَيرٌ زَّادِ الْتَّقْوَى.

٤٠ – الْمَجَالِسُ بِالْأَمَانَةِ.

(٥٦١/١): في سنده ضعف و انقطاع. حكم الألباني «ضعيف الجامع» (٣٣٢٣): ضـــعيف. حكم السيوطي «الجامع الصغير» (٤٧٣٦): ضـــعيف.

٣٥ شعب الايمان (٦١٧٧). حكم العراقي «تخريج الإحياء للعراقي» (٣/٢٠٩): مرسل. حكم الشوكاني «الفوائد المجموعة» (٢٥١): معضل. حكم الألباني «السلسلة الضعيفة» (٧٠٥٦): ضـــعيف.

٣٦ مسند البزار (٧٥٢٣)، سنن ابن ماجه (٢٢٣٧)، المعجم الأوسط (٧٥٤)، تاريخ أصبهان (١/٣١٥). حكم ابن الجوزي «العلل المتناهية» (١/٣٢١): لا يثبت. حكم الذهبي «ميزان الاعتدال» (٢/٥٤): [فيه] محمد بن ميمون شيخ حجازي لا يدرى من ذا. حكم الألباني «ضعيف ابن ماجه» (٤٣٧): ضـــعيف. حكم السخاوي «المقاصد الحسنة» (١١٦): ضـــعيف. حكم الطبراني «المعجم الأوسط» (٥/١١٢): لم يرو هذا الحديث عن محارب إلا خلف بن خليفة تفرد به عفان بن سيار. حكم الهيثمي «مجمع الزوائد» (٦٤): فيه عمار بن رجا ولم أجد من ترجمه. حكم البزار «البحر الزخار» (١٤/٦٦): لا نعلمه يروى عن أنس إلا من هذا الوجه، وعنبسة بن عبد الرحمن لين الحديث. حكم ابن حبان «المجروحين» (١/١٧٠): موضوع. حكم ابن القطان «الوهم والإيهام» (١/١٧٠): [فيه] عنبسة بن عبد الرحمن هو عندهم في عداد من يضع الحديث وشبيب بن بشر ضعيف.

٣٧ المعجم الأوسط (٤٠٤٤)، إصلاح المال (٤٤٠)، الضعفاء الكبير (٤/٢٠٦). حكم الزركشي «االلآلئ المنثورة» (٢٠٩): [له شاهد]. حكم الألباني «تخريج مشكلة الفقر» (٢): ضـــعيف. حكم ابن الملقن «شرح البخاري لابن الملقن» (٢٩/٤٦٥): مرسل لا تثبت به الحجة وهو غير صحيح. حكم العقيلي «الضعفاء الكبير» (٤/٢٠٦): [فيه] معمر بن زائدة لا يتابع على حديثه. حكم ابن الجوزي «العلل المتناهية» (٢/٨٠٥): لا يصح. حكم العراقي «تخريج الإحياء للعراقي» (٣/٢٣١): من رواية يزيد الرقاشي عن أنس ويزيد ضعيف. حكم السخاوي «المقاصد الحسنة» (٣٦٨): [فيه] يزيد ضعيف. حكم السمهودي «الغماز على اللماز» (١٩٤): ي إسناده الرقاشي ضعيف. حكم الزرقاني «مختصر المقاصد» (٧٣١): ضـــعيف. حكم العجلوني «كشف الخفاء» (٢/١٤١): في سنده يزيد الرقاشي ضعيف. حكم محمد جار الله الصعدي «النوافح العطرة» (٢٣٠): ضـــعيف. حكم السفاريني الحنبلي «شرح كتاب الشهاب» (١٠٦): ضـــعيف.

٣٨ صَـــحِيْح: صحيح البخاري (١٨٠٤، ٣٠٠١، ٥٤٢٩)،صحيح مسلم (١٩٢٧).

سبحانك اللهم وبحمدك،

أشهد أن لا إله إلا أنت،

أستغفرك وأتوب إليك،

والله أعلم.

---

٣٩ لم أجد مثل هذا الحديث ولكن الله يقول في القرآن (سورة البقرة، ٢: ١٩٧): «ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ۗ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ۗ وَتَزَوَّدُوا۟ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ ۚ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ».

٤٠ الضعفاء الكبير (١/٢٤٦)، مكارم الأخلاق (٧٠٤)، مسند الشهاب (٣)، الضعفاء الكبير (١/٢٤٦)، مكارم الأخلاق (٧٠٤)، سنن أبي داود (٤٨٦٩)، مسند أحمد (١٤٧٣٤). حكم العراقي «التقييد والإيضاح» (٣٤٩): [فيه] من لا يعرف حاله. حكم ابن حجر العسقلاني «فتح الباري لابن حجر» (١١/٨٥): إسناده ضعيف. حكم الدارقطني «أطراف الغرائب» (١/٩٤): غريب من حديث علي عن النَّبِيّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم تفرد به حسين بن عبد الله بن ضميرة عن أبيه عن جده. حكم المباركفوري «تحفة الأحوذي» (٥/٣٧٢): ضـــعيف. حكم الألباني «ضعيف الترغيب» (١٢٤٢): ضـــعيف. حكم شعيب الأرناؤوط «تخريج سنن أبي داود» (٤٨٦٩): إسناده ضـــعيف.